الخاتمة

ان القانون، في جوهره، يجب أن يُجسِّد تعبيرًا صادقًا ونزيهًا عن واقع المجتمع، يُلامس حاجاته، ويعكس طموحاته وتطلعاته المستقبلية. فهو لا ينبغي أن يكون مجرد نصوص جامدة أو شعارات جوفاء لا تمتّ إلى التطبيق العملي بصلة، ولا أن يُستَخدم كوسيلة لإدامة التخلف، بل عليه أن ينبثق من رحم الواقع، ويوازن بين الممكن والمأمول، في إطار من المرونة والفعالية.

وفي هذا السياق، يُعدّ قانون الاستثمار من الركائز التشريعية الجوهرية التي تقوم عليها البنية الاقتصادية الحديثة. إذ يُمثل أحد الأعمدة الأساسية في رسم معالم السياسات التنموية، ويتطلب بالتالي أن تأتي نصوصه دقيقة، شاملة، وواضحة، بما يضمن استقطاب رؤوس الأموال، سواء الوطنية أو الأجنبية، ويُسهم في تهيئة مناخ استثماري مستقر وواعد.

كما ينبغي أن يُصاغ هذا القانون وفق منظور تنموي متجدد، يعكس التحولات الإيديولوجية الاقتصادية المعاصرة، ويستهدف خلق بيئة محفزة قادرة على توجيه الموارد المتاحة نحو الاستخدام الأمثل، لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

وفي ختام هذه الدراسة، التي تناولت سبعة محاور أساسية ضمن هذا المقياس، نخلص إلى النتائج التالية:

1- الاستثمار لا يُعدّ هدفًا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية شاملة. وهو يستهدف تعبئة الموارد المتاحة، وتعظيم الاستفادة منها بما يخدم النمو الاقتصادي الوطني. يختلف تعريف الاستثمار من زاوية إلى أخرى حسب المجال المدروس، ويتأثر بعدة محددات تُشكّل في مجملها الإطار الذي يُتخذ ضمنه قرار الاستثمار.

2- يُعد الاستقرار التشريعي أحد أهم مقومات جذب الاستثمارات، إلا أن التشريع الاستثماري الجزائري ظلّ يعاني من حالة عدم استقرار، حيث لم تُصاغ إلى اليوم رؤية قانونية موحدة ومستدامة تؤسس لقانون دائم يواكب التحولات الاقتصادية.

3- رغم تضمّن التشريعات الوطنية لضمانات قانونية للمستثمر الأجنبي، إلا أن هذه الحوافز ليست هي كل شيء للاستقطاب وجني ثمارها دون توافر بيئة سياسية واقتصادية مستقرة وآمنة. فالمستثمر بحاجة إلى رؤية واضحة، واستقرار فعلي يُطمئنه على استثماراته.

4- جاء القانون رقم 22-18 بمقاربة شاملة تُراعي التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وقد أدخل جملة من المستجدات الإيجابية، أبرزها: توسيع الضمانات الممنوحة للمستثمر، تقليص القيود الإدارية، رقمنة الإجراءات، وتحديد آجال معالجة ملفات الاستثمار، إضافة إلى إعادة تنظيم الأجهزة المكلفة بترقية الاستثمار (الوكالة الوطنية).

الخاتمة

5- ويُعدّ هذا القانون خطوة هامة نحو ترسيخ الشفافية، ومحاربة البيروقراطية، وتهيئة مناخ تنافسي أكثر جذبًا لرؤوس الأموال، سواء الوطنية أو الأجنبية، وهو بذلك يشكّل تطورًا تشريعيًا إيجابيًا يُنتظر تفعيله الكامل على أرض الواقع.

6- رغم وجود بعض النصوص التي تُجرّم الأفعال المرتبطة بالإخلال بالتزامات الاستثمار وعرقلة الاستثمار إلا أن المنظومة القانونية الجزائرية لا تزال تعاني من نقص في الأدوات التشريعية المتخصصة لمواجهة الجرائم الاستثمارية .